الأهرام

المصدر: القدس العربى

التاريخ : ٦ اغسطس ٢٠٠٢

الأزمة السودانية.. أهلها أولى بحلها (4)

الحالة الاسلامية في السودان لا يمكن تخطيها وهي جزء من أزمته السياسية الحالية

الصادق المهدي نشيط في ادبيات تحليل الأزمة ولديه استعداد لطرحها للمخالف والمؤيد

في هذا الجزء من مقاربة الكاتب والسياسي السوداني عبدالله محمد احمد حسن، يحاول تحليل حركة السلام من الداخل، ويعرج على عدد من الملتقيات والمؤتمرات التي عقدها سودانيون لحل المشكل السوداني. ويرى الكاتب انه من الضروري مناقشة المشكلة مناقشة هادئة قد تقرب وجهات النظر المتشاكسة حولها، فهناك حقائق يلزم - من خلال المناقشة - ابرازها لان الاطراف المتصارعة تجاهلتها في غمرة حماسها لوجهة نظرها، حيث يتحدث حسن هنا عن موقع الاسلام في السودان، وعلاقته بالسياق المحلي، كما يشير للمؤثرات الثقافية والفكرية على الاسلام السوداني، خاصة الاسلام الصوفي.

«القدس العربي»

حركة السلام من الداخل

أدت مطاولات ومناورات الحركة الشعبية لمباحثات نيروبي أولى وثانية وثالثة وعاشرة ومباحثات أبوجا اولى وثانية وثالثة أجهضت قبل عقدها وندوات واشنطن وبون وجنيف المتكررة بدون نتائج مما ادى إلى أن تبحث حكومة السودان عن مخارج لنفسها من مأزق الجنوب فشجعت فكرة التحرك لإرساء قواعد للسلام في الداخل تحت شعار السلام يبدأ من الداخل..

ومضت في هذا الخط على النحو التالي:

● انعقاد مؤتمر اديان السودان:

عقد هذا المؤتمر في ابريل (نيسان) 1993 في إطار السلام من الداخل وخرج بتوصيات تؤكد على ضرورة:

■ حرية التدين لأنه أساس للفضائل والمعاملات العادلة.

■ تسليط الأضواء على ما تلتقي حوله الأديان والتقريب بينها فيما تختلف حوله.

■ احترام التعايش السلمي بين القبائل المختلفة الأديان وخاصة قبائل التماس الحدودي بين الشمال والجنوب.

ملتقى فشودة

وفي إطار السلام من الداخل عقد ملتقى فشودة على النيل الأبيض في 4آب (أغسطس) 1993 بين الحكومة ووفد من الحركة [illegible] بقيادة بول كوانج وجماعة الناصر الموحدة وأصدر إعلاناً [illegible]:

- التمسك بما تم الاتفاق عليه (في جولات سابقة) لتحقيق السلام بالحوار.
- تأمين توصيل الإغاثات للمتضررين.
- تجاوز الخلافات حفاظاً على الأمن في المناطق التي يسيطرون عليها.

ملتقى جوبا

وعقد ملتقى جوبا في ايار (مايو) 1994 في إطار السلام من الداخل وشاركت فيه أكثر من 1500 شخصية سياسية وأكاديمية جنوبية وشمالية بهدف تحقيق السلام بالحوار في الداخل وسيلة من وسائل الضغط على زعماء الحرب في الخارج وجاء في بيان هذا الملتقى:

- إن الحوار لتحقيق السلام من الداخل يحقق مشاركة عادلة للقيادات الجنوبية غير المتمردة والتي أغفلت أهميتها في المراحل السابقة.
- وإن حوار السلام من الداخل يؤكد استقلال القرار الجنوبي والسوداني العام ورفض التدخل الأجنبي في شؤون السودانيين الداخلية.
- وإن إنشاء مجلس عال عام للسلام يضمن تواصل الجهود لتحقيق السلام من الداخل.

المجلس الأعلى للسلام

وانشئ المجلس الأعلى للسلام بمقتضى توصية ملتقى جوبا وحددت اختصاصاته في التالي:

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

- وضع برامج للتنمية دعماً لخطوات السلام.
- الإشراف على تنفيذ برامج إعادة التعمير.
- وضع وتنفيذ برامج توحيد وتعبئة الجبهة الداخلية لمساندة جهود تحقيق السلام من الداخل.
- استقبال النازحين والعائدين من الخارج وتوفير ضروريات استقرارهم.
- المشاركة في مفاوضات السلام في الداخل والخارج.
- تنظيم دورات انعقاد مؤتمر أديان السودان.

ميثاق السلام السياسي

وعقدت سلسلة من الاجتماعات بين مندوبين عن الحكومة وحركة تحرير جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (مجموعة بحر الغزال) وتم التوصل إلى ميثاق أعلن في نيسان (أبريل) 1996 وجاء فيه:

- اعتماد الحل السياسي السلمي أساساً لحل مشكلة جنوب السودان.
- الحرص على وحدة السودان بحدوده الموروثة.
- إجراء استفتاء في نهاية فترة انتقالية للتأكد من تطلعات أهل الجنوب السياسية.
- الاعتراف بالتنوع الثقافي والعرقي.
- اتخاذ المواطنة أساساً في الواجبات والحقوق والعدالة.
- توزيع السلطة وفق نظام لا مركزي.
- توزيع الثروة بتنمية عادلة تحقق نمواً اقتصادياً واجتماعياً شاملاً.
- إنشاء مجلس تنسيق لشؤون وأنشطة الولايات الجنوبية.

باقة عطرة من المطارحات الوفاقية

تفتقت مطارحات وحوارات الوفاق السياسية عن أدب غني بالتسويات والحلول الفريدة لمعقدات الأزمة السودانية وخيارات بديلة لها بحيث يتنقل المفاوض من باقة عطرة بالتفاؤل إلى أخرى تناجيه بأبهج مما ناجته به الأولى.. ذلك إذا صفت النوايا فارست قوارب الاختيار على شواطئ مصلحة الوطن قبل غيرها من المصالح الخاصة والأجندات السرية الأجنبية العامة.. ومن حنايا أحشاء هذا الميراث استخرج - بموضوعية - خلاصة ما اسميه الحل السوداني وهو قسمان:

القسم الأول:

● جملة الإسهامات المفيدة والقاطعة المعنى التي طرحتها القوى المعارضة - الجنوبية والشمالية - في لقاءات شقدوم وكوكادام وأسمرة وما تم فيها من توصيات وقرارات سلخت جزءاً كبيراً من جلد الأزمة السميك.

● وجملة حوارات جرت في نيروبي وأبوجا وواشنطن ولندن وبون وجنيف بين اطراف المعارضة المختلفة وممثلي السلطة الحاكمة ونتج عنها تقارب في بعض القضايا ذات الزوايا الحادة كما تعرف فيها كل طرف على ما ينطوي عليه الآخر مما يسهل ويقرب التفاهم في لقاءات لاحقة.

● وخطت الحكومة بعد هذه اللقاءات خطوات في نصف الطريق الذي يليها ظهرت في إصدار قوانين ودستور. والدخول في اتفاق الملتقى الحكومي مع جماعة الشريف الهندي واتفاقية الفصائل المقاتلة الجنوبية والملتقى التحضيري لمؤتمر الوفاق مع احزاب التوالي ونداء الوطن مع الصادق المهدي رئيس الوزراء السابق مما كشف عن مستوى استعدادها للتنازل عن مواقفها المتشددة السابقة.

● ولعل من ابرز الاسهامات في ادب الأزمة هذا ما افرزته انشطة الصادق المهدي رئيس الوزراء السابق ابان وجوده في القاهرة بعد فراره من الخرطوم في عام 1996 والمدهش في رئيس الوزراء السابق انه لديه مادة واستعدادا لطرحها لمن يتفق معها اوله فيها وجهة نظر بخلاف بعض اخرين لا يسهمون ولا يبدون رأيا فيما يسهم به غيرهم.

الجانب الثاني: هو محاولتي واخرين (كل على حدة) دراسة هذا الادب الوفاقي لفرز القضايا الجوهرية عن المسائل الاجرائية وتحديد مواقع الاتفاق والخلاف وخلاصة ما توصلتُ اليه من نتائج هي:

- هناك اتفاق على اغلب القضايا الجوهرية بين الحكومة واطراف المعارضة المختلفة.
- هناك خلاف قوي حول اغلب المسائل الاجرائية يعرقل الاتفاق النهائي ولعل من اهم هذه الاجرائيات ما تنبأ به تقرير جماعة الأزمات الدولية «الدين والنفط والارض»، بان بعض الاحزاب الكبرى سيروح ادراج الرياح بعد الاتفاق النهائي، لذلك لا تريد التوصل الى حل شامل.

خلاصة مفيدة

واحاول فيما اطرح هنا من حل سوداني:

- ان ابرز القضايا التي لا خلاف مؤثر فيها بعد ان محصت بحثا وقد جمعت اهم معالمها تحت عناوين: الحالة الاسلامية والعودة الى الديمقراطية والاصلاحات الاقتصادية وتطوير السياسات الخارجية وبلورة سياسات داخلية جديدة واعادة تأهيل الأجهزة التنفيذية وترميم الخدمات والمشروعات القومية الى جانب قضايا كثيرة ادخلتها في حنايا هذه الموضوعات مثل التنمية المتوازنة وتعديل سلم أسبقيات الاهتمامات الاصلاحية والنظام الفدرالي والدستور ذي الفعالية.. الخ ذلك.
- ان احدد الاجراءات التي تحقق الحل الوفاقي النهائي مثل:
- وقف اطلاق النار.. متى؟ وكيف؟
- المؤتمر الدستوري او الوفاقي.. اين؟ ومتى؟
- النظام الانتقالي.. ممن؟ وما هو برنامجه؟

- المشاركون في الحسم النهائي.. من هم؟.. وكم هم؟
- ترتيب اسبقيات الاجندة.
- النوايا المسبقة.. أهي مشاركة؟ ام محاسبة؟ ام عفا الله عما سلف؟
- واهم الحلقات الاجرائية هي ما فطن اليه تقرير جماعة الأزمات الدولية:

لتتوفر النجاح للمفاوضات النهائية لابد من قيادة متمرسة قادرة على ارساء الحوار الى بر نتائج متفق عليها، تساعدها سكرتارية فنية تحضر المعلومات وتغربلها وتستخلص منها النتائج والبدائل مع توضيح ايجابياتها وسلبياتها وترك خيارات القرار للمتفاوضين.

- ولعله من المهم ان الفت نظر القارىء الى ان غزارة المادة دعتني الى وضع خلاصات سميتها هوامش، توضح ما اذهب اليه في المتن (احيانا) حتى لا اصرف الاهتمام عن الجوهر بتداخل الثانوي مع الاهم منه.

محاور الأزمة في نظر السودانيين

ويمكن تحديد محاور الأزمة السودانية في القضايا التالية التي لا بد من التراضي حولها في اي بحث لحل الأزمة الحالية وهي:

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الحالة الاسلامية السودانية

لا نستطيع اغفال الحالة الاسلامية الراهنة في السودان حيث ان الاسلام هو دين الاغلبية بمستوى 80 % من السكان، عرب ومستعربين.. وقد نتجت هذه الحالة الاسلامية عن عدة اسباب منها:

- ارتبطت الهجرات الى السودان بالطابع الديني وقد تمثل هذا في التالي:
- ادت الصراعات بين الطالبين والامويين والعباسيين حول كرسي الخلافة الى هجرات واسعة كان سهم السودان منها كبيرا.. فكلما غلب على الخلافة غالب هاجرت جماعات من المغلوبين الى السودان من منافذه الشرقية والشمالية وهم الذين يشار اليهم بالعدنانية (الجعليين) على ضفاف النيل.
- وانهارت دولة الاندلس اثر تدفق المسيحيين من الشمال فهاجرت جماعات من الاندلسيين المسلمين الى السودان من منفذه الغربي وهم الذين يشار اليهم اليوم بالمغاربة.
- وكلما وجدت الجماعات المتصوفة مضايقات او احست بواجب الانتشار لاذت الى السودان من كل المنافذ.. ومن اقدم المتصوفة الذين جاءوا للسودان واسسوا لهم وجودا فيه: القادرية: جماعة الشيخ عبد القادر الجيلاني من العراق.. ودخلته الطريقة السمانية من المدينة المنورة.. ودخلته الطريقة الشاذلية عن طريق مصر ودخلته التيجانية من المغرب من منفذه الغربي.

● واستهدف البرنامج العثماني التوسعي السودان فدخلته حملاتهم العسكرية بقيادة ابناء محمد علي باشا في عام 1820 فاتحة مخضعة له باسم الاسلام.

● وقامت في السودان عدة دول باسم الاسلام حكمت من 1505 الى 1916 ميلادي ومن هذه الدول:

- سلطنة الفونج (في وسط السودان)
- سلطنة الفور (في غرب السودان ـ دارفور)
- سلطنة المسبعات (في وسط غرب السودان)
- سلطنة تقلي (في جبال النوبة في جنوب وسط غرب السودان)
- دولة المهدية التي حكمت كل السودان بحدوده الجغرافية الحالية.

● وقهر السودانيون باسم الاسلام عدة مرات ومن ذلك:

● غزته الجيوش البريطانية باسم استرداد السيادة الخديوية عليه من دولة الثورة الاسلامية المهدية في عام 1898 وحكم ثنائيا الى عام 1955.

● وحكمه عسكريا الفريق ابراهيم عبود من 1958 الى 1964 وحاول اخضاع جنوب السودان ببرنامج اسلامي واستعرابي بالقوة في آخر ايامه.

● وحكمه عسكريا المشير جعفر محمد نميري من 1969 الى 1985 وحاول فرض قوانين امنية ذات صبغة اسلامية في آخر ايامه عرفت بقوانين تطبيق الشريعة الاسلامية والعدالة الناجزة.

● وحكمه الفريق عمر حسن احمد البشير عسكريا بتدبير من الجبهة القومية الاسلامية وهدي مشروع اسلامي يرمي لانشاء دولة الاسلام العظمى.

ولكل ما تقدم اصبحت في السودان حالة اسلامية لا يمكن تخطيها وهي جزء من ازمته السياسية الحالية ومظهر العنصر الديني في الأزمة الراهنة نجده متمثلا في اختلافات الرأي التالية:

● قطاع من السودانيين لا يقبلون تسوية للأزمة ما لم يكن للدين في التسوية المركز السيادي الاول وهو قطاع الذين في يدهم السلطة الآن واخرين من المتدينين من ذوي الجذور الدينية العريقة من ثوريين ومتصوفة.

● قطاع من السودانيين المسلمين يرفضون ادخال الدين عنصرا في التسويات السياسية لحل الأزمة من منظور علماني.

● وقطاع من السودانيين غير المسلمين يتخوفون من الاخضاع لسيطرة دينية اسلامية تحت ستار التسوية للأزمة الحالية.

● وقطاع من السودانيين الواقعيين الذين يرون التكيف مع حقائق الأزمة.. اذ لن تتم تسوية الا بطرح الجانب الديني في مفاوضات الأزمة والتوصل الى صيغة تسوية حوله تحدد دوره للتحوط من استغلاله.

المناقشة الهادئة للمشكلة

ولعله من الضروري مناقشة المشكلة مناقشة هادئة قد تقرب وجهات النظر المتشاكسة حولها فهناك حقائق يلزم ـ من خلال المناقشة ـ ابرازها لان الاطراف المتصارعة تجاهلتها في غمرة حماسها لوجهة نظرها.

ومن هذه الحقائق يلزم وضع التالي في الاعتبار..

موقف العلمانية من الدين

تكشف الدراسة الموضوعية للعلمانية انها لا تطلب الفصل القطعي بين الدين والسياسة لانه غير ممكن نظريا ولا ممارسة لان القواعد والمؤسسات الدينية تفرض اثرها على المواقف والسلوك السياسي.. وما تطلبه العلمانية ـ محددا ـ هو علاقة بين الدين والسياسة تؤكد التعددية ومشاركة كل شرائح السكان في شؤون الدولة على وجه متساو وفي هذا الاطار تدرج العلمانية المبادئ التالية:

- حق المواطنة المتساوية
- الشعب مصدر السلطات
- تستمد القوانين قوتها من الدستور
- استقلال القضاء
- سيادة القانون
- كفالة حرية العقيدة والضمير
- المساواة امام القانون
- ضمان الحقوق والحريات

والمتعمق في هذه المبادئ يجد جذورها عميقة في عامة الأديان وفي الدين الاسلامي على وجه الخصوص. ومن هذا المنطلق فان الدين يرحب بالعلمانية اذا كانت في حدود المبادئ التي ذكرت آنفا واذا كانت غير ملازمة للالحاد وطرد الدين عن الحياة.

جانب آخر واقعي

وطرق الصادق المهدي القضية من جانب آخر في الاوراق التي طرحها حول تسوية الأزمة فهو يقول: مهما قوى استهداء المؤمن بدينه، ينبغي عليه الا يحاول اخضاع الاخرين له بل عليه ان يحترم التعددية الدينية.

والدولة لا تستطيع اغفال الدين لعدة اسباب منها:

- ان القسم الذي تتخذه محاكمها يقوم على الاعتقاد الديني
- تنظيم المجموعات الدينية يوجب تشريعات من مصادر دينية
- لا يمكن الغاء الدين من حركة المجتمع
- ولا يمكن الغاء السلوك القيادي لرجال الدين في الحياة
- ولا يمكن ابعاد الدين عن كل ما له صلة بين المواطنين والدولة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الفكر العلماني الغربي

ويستدل الصادق المهدي على وجهة نظره السابقة بان الفكر العلماني في الغرب الح على شعار فصل الدين عن الدولة واقصاء الدين عن السياسة ولكن الواقع في الغرب مختلف عن النظريات.. فرغم هذه الشعارات حدث تعايش في الغرب بين الدين والدولة في السياسة نلمسه في التجارب التالية:

● التجربة الفرنسية: كانت فرنسا اكثر الدول تطرفا في المناداة بطرد الدين عن شؤون الدولة منذ انفجار الثورة الفرنسية.. وبعد هدوئها عقدت الدولة ميثاق (الكونكوردات) مع الكنيسة، الذي اعاد دور الدين الى الحياة العامة.

● التجربة البريطانية: يتصدر الصليب علم بريطانيا القومي.. ومجلس اللوردات جزء من المؤسسة التشريعية والقضائية في الدولة وفيه يجلس ستة وعشرون (26) اسقفا تنتخبهم الكنيسة الانغليكانية.. ويوجب قانونها ان يكون الملك وزوجته من البروتستانت مما يجعل الشرعية السياسية فيها مرتبطة بالشرعية الدينية في رأس الدولة.. ووحد المذهب الديني بين ثلاث قوميات في المملكة المتحدة: الانكليز والولش والاسكتش وخرج على هذه الوحدة الايرلنديون بسبب الخلاف في المذهب الديني (كاثوليك).

● التجربة الامريكية: تم الاستيطان الاول في امريكا في المناطق المختلفة على اساس ديني في بنسلفانيا وفيرجينيا وميريلاند.. وكان المستوطنون يقارنون بين عبورهم الاطلنطي وعبور الاسرائيليين البحر الاحمر.. وكان جورج واشنطن يشبه بموسى عليه السلام وهو الذي قال في خطاب الوداع:

كيف يكون هناك ضمان للممتلكات والسمعة وحتى الحياة اذا لم يكن يمنع الالتزام الديني الناس ان يحنثوا باليمين الذي هو اداة التحري في محاكم العدالة؟

وورد ذكر الله في اعلان استقلالها والنص في الدولار: توكلنا على الله.

ودور اللوبي الديني معلوم في السياسة الامريكية وكذلك معلوم ارتباط الحزب الجمهوري بالثقل الديني البروتستانتي وارتباط الحزب الديمقراطي بالثقل الديني الكاثوليكي وباللوبي اليهودي.

● التجربة الاوروبية: وفي تجربة غرب اوروبا ارتبطت الاحزاب السياسية بالدين بدون موارية ففي المانيا وغيرها اسست احزاب تدل مسمياتها على ارتباطها بالدين مثل الاحزاب الديمقراطية المسيحية والاحزاب الاجتماعية المسيحية.

ويتساءل الصادق المهدي: اذا كان لكل مجتمع معادلة (مع الدين) فلماذا لا تكون لنا معادلة؟.. ويمضي قائلاً..

ولتكن معادلتنا:

● المواطنة اساس الحقوق والواجبات
● تحريم التمييز بسبب الدين
● منع قيام احزاب تسعى للتمييز بالدين
● ان تؤسس الهوية القومية على صيغة من صيغ التعايش الثقافي.
● ان يتم التراضي على مصادر التشريعات العامة

هذا ما انتهى اليه الصادق المهدي غير أني أرى انه استكمالا لهذه المعادلة يضاف اليها التالي:

● ان تمارس كل الجماعات السودانية المتدينة شعائرها وسلوكيات دينها بحرية تامة في حدود احترام متبادل بينها.
● ان توفر الدولة كل التسهيلات التربوية في مدارس الاساس لغرس الفضائل الدينية لكل مواطن يؤمن بلزومية الفضائل الدينية.
● ان تلتزم الدولة وكل التنظيمات السياسية والقوى التشريعية من خلفها بعدم اصدار اي تشريعات تتناقض وحقائق الاديان السماوية او تتعدى على حرية التدين عامة.
● ان تتعهد بمراجعة القوانين واللوائح الجاري العمل بها وتطهيرها من كل ما يتعارض مع جوهر التدين السماوي.
● ان تنشأ المؤسسات التالية لاسباب دينية وهي:

مركز الدراسات الاجتهادية الاسلامية ليتولى ضبط الاجتهاد الديني وفق المعايير التي جرى العمل بها بعد انقطاع الوحي حتى لا يترك الحبل على الغارب للاجتهادات المتطرفة التي يعاني منها العالم الاسلامي اليوم.. وليراجع ما تلزم مراجعته من القديم الذي تجاوزته ضرورات الوقت الحاضر ويضع الاسس السليمة لمؤسسات استحدثت مثل النظام المصرفي الاسلامي ومؤسسات جمع وصرف الزكاة ومؤسسات العمل الخيري الانمائي على نطاق عام ومؤسسة الضمانات الاجتماعية ومؤسسة التأمين بانواعه المختلفة كما يمكن ان يساهم في مراجعة الفكر الذي استحدث في قضايا اجتماعية مثل ارتفاع معدلات الطلاق ومطالبات النساء بالخلع ونظريات التزوج سرا وغير ذلك من المستحدثات التي تحتاج الى اجتهاد اسلامي مناسب.

● وان تنشأ كلية اللاهوت السودانية لتفي باحتياجات المسيحيين السودانيين وتخرج وتدرب قيادات دينية سودانية تحل محل الكوادر الاجنبية وتجري الدراسات الضرورية حول احتياجات التطور الديني في البلاد وتقيم علاقات سوية مع وصيفاتها في العالم المسيحي.
● وان ينشأ مركز دراسات اللغات واللهجات السودانية لتطوير مناهج تسهل تعليمها وكتابة غير المكتوب منها لحفظها والاستفادة بها في المستويات الاقليمية.
● ان تقام مؤسسات خيرية للبر والاحسان دينية اسلامية ومسيحية وغير دينية بتسهيلات قانونية دون تدخل حكومي.
● ان يشجع وينظم قيام اتحادات للفرق الصوفية والمذاهب الدينية المسيحية بهدف التقريب بين هذه المشارب من التنوع في المجتمع السوداني ومنع استغلالها في غير محتواها النقي كالنزاعات الشريرة.
● وان يؤسس منبر حر للحوار والتفاهم وتنسيق التعاون والعلاقات الودية بين الاديان والمذاهب الدينية وبعضها البعض وبينها وبين التوجهات العلمانية الجديدة.
● وتكتمل صورة المعادلة الدينية الجديدة بفتح المجال في قانون اعادة تنظيم الاحزاب السودانية لتأسيس احزاب ذات تطلعات معتدلة اسلامية ومسيحية على غرار الاحزاب الاوروبية الاجتماعية المسيحية والديمقراطية المسيحية مادامت ملتزمة باحترام حقوق وحريات الآخرين.

ختام المناقشة: وختام مناقشة المعادلة الدينية في التسوية السودانية انه ليس من مستلزمات اي دستور ان ينص على انه علماني اولبرالي او ديني وان العبرة في محتواه.. هل يلبي احتياجات الناس؟ ام يقصر في ذلك. وما هي هذه الاحتياجات؟ انها المساواة في الحقوق والواجبات وحرية الضمير والاعتقاد وحرمة الانسان وعقله وماله وغير ذلك مما ضمن في المواثيق الدولية.

هل يتعارض جوهر الدين مع هذه المسائل؟

ان المسح العام للقرآن والسنة وفقههما يؤكد أن المساواة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

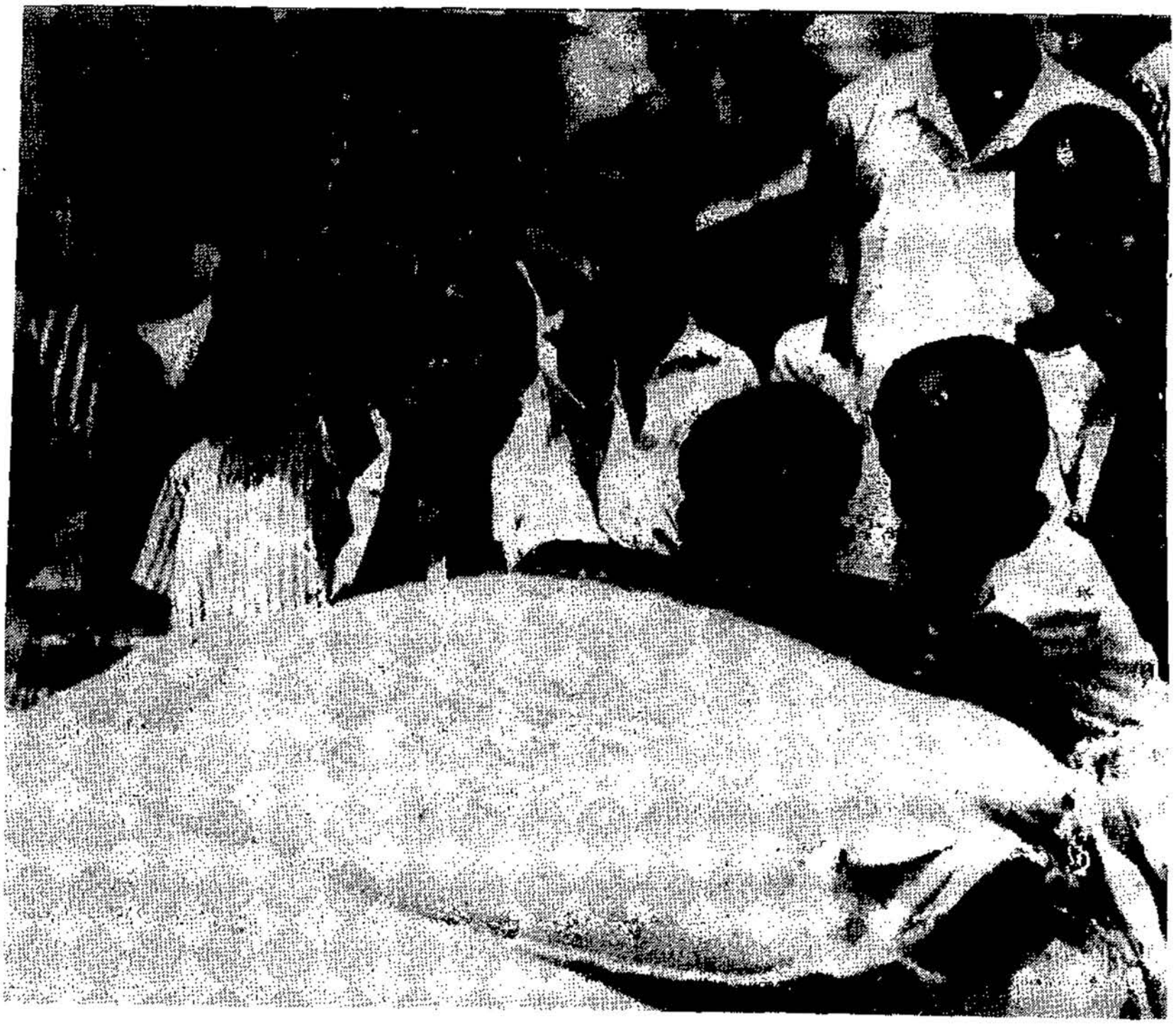

والعدل ومجادلة الآخرين بالتي هي احسن والشورى في الأمر والنهي عن الظلم والتسلط والقسوة والعطف على الفقراء والضعفاء هي الخامة التي يدور حولها الاسلام وما دام هذا هو جوهره فان اي انصراف عنه سيجر الساحة السودانية الى انقسام يصعب تجنبه لان الاغلبية الاسلامية لن تستوعب اي حل يُغيّب حضور معاني الاسلام الكلية عن حياتها بحجة ان الجبهة الاسلامية القومية اخفقت في فهم روحه وجوهره فوقعت في اخطاء تطبيقية كما وقع فيها من قبل المشير جعفر محمد نميري.

الفهم الجنوبي العام للإسلام

يرى اكثر من التقيت بهم من الزملاء السياسيين الجنوبيين ان الدين الاسلامي هو العامل الأهم الذي يميز الثقافة والمواقف الشمالية السياسية في تجارب السودان الديمقراطية. فالاسلام يوفر القيادة الروحية والتنظيم السياسي والاجتماعي.. وقد كان منذ عصره الأول مؤسسة دولة.. وانطبعت هوية الدين والحكومة في ذاكرة المؤمنين بحكم وعيهم لتاريخ الاسلام وخبرة المسلمين وفي نظرهم انه يسهل في منظمات الاسلام السياسية الوصول الى الاجماع وتتراجع احتمالات الانشقاق والمحصلة النهائية هي الاستقرار.. ولكن المتشددين المطالبين بحرفية تطبيق الاسلام يقودون المؤمنين الى متاعب كثيرة مع غير المسلمين بجنوحهم الى فرض سلطة استبدادية عبر الانقلابات العسكرية ورفضهم الآليات الديمقراطية وتسوياتها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عبدالله محمد أحمد حسن*

هامش (4):

البرنامج الوطني المتفق عليه بين:
(أ) امانة الحزب الاتحادي الديمقراطي (جناح الشريف زين العابدين الهندي).
(ب) حزب المؤتمر الوطني (حزب الحكومة).

● الديباجة (مختصرة):
تأكيدا لروح التراضي والاجماع الوطني وعملا على دفع روح الوفاق وتوسيعا لدائرة الانفراج السياسي وتأكيدا على مبدأ اطلاق الحريات العامة وبادرة الحوار الشعبي الشامل التي اعلنها الشريف زين العابدين الهندي الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي والتفاعل الايجابي مباقرار الدستور الذي اكد التداول السلمي للسلطة واقرار التعددية السياسية سعيا لتحقيق وفاق وطني شامل وفق الكليات الوطنية التالية:

* الشريعة واجماع الأمة والعرف هي مصادر التشريع.
* المواطنة أساس الحقوق والواجبات.
* كفالة الحريات العامة بما فيها حرية التنظيم والتعبير والعقيدة.
* سيادة حكم القانون واستقلال القضاء.
* وحدة التراب السوداني في اطار النظامين الفيدرالي والرئاسي.

* التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمتوازنة التي تحقق رفاهية المواطن وتقدم الوطن وازدهارها هدف قومي واجب التحقيق.
* السلام العادل القائم على ازالة اسباب التوتر والغبن الاجتماعي.

ومضى بيان الاتفاق يقول: ان تحقيق هذه الكليات الوطنية يتطلب برنامجا وطنيا للحكم يعمل على علاج قضايا السودان وفق المحاور التالية:

- المحور السياسي لتطوير مؤسسات الدولة السياسية وفقا لمبادىء الدستور وروح الوفاق الوطني بما يخدم اهدافها العليا.
- المحور الاجتماعي لمحاربة الفقر في المدن والارياف بتمليك الاسر الفقيرة وسائل انتاج تحقق لها الكفاية ونشر وترقية مؤسسات التعليم والصحة وتوفير المياه للانسان والحيوان ووضع سياسات ايجابية تجاه اللاجئين والنازحين.
- المحور الاداري لتطوير مؤسسات القطاع العام والخاص والاصلاح الشامل للهياكل القائمة وتفعيل ديوان المظالم والحسبة.
- المحور الاقتصادي للدراسة العملية لهيكل الاقتصاد الوطني ووضع خطط تنهض بالواقع الاقتصادي وتحقق تنمية تعالج المشكلات الاقتصادية الماثلة الان.
- محور العلاقات الخارجية حتى تصبح السياسة الخارجية في خدمة الدولة والتنمية والخروج من العزلة وتقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وان تولي الاهمية الى:
- الدائرة العربية مع اعطاء اولوية لمصر والمملكة العربية السعودية وليبيا.
- الدائرة الاسلامية.
- الدائرة الافريقية
- الدائرة الاوروبية.
- الدائرة الاسيوية.
- الدائرة الانسانية العالمية.
- المحور الامني وفيه يتم تطوير القوانين والتشريعات التي تتواءم مع النظم الديمقراطية بحيث تصبح اجهزة الدفاع والامن أدوات تخدم ارادة البلادالسياسية في تحقيق اهداف الدولة.
- محور الجنوب ويقوم على التمسك بوحدة السودان وانتهاج الحوار وسيلة لمعالجة مشكلة الجنوب والتأكيد على اتفاقية الخرطوم للسلام واتفاقية فشودة اساسا لحل مشكلة الجنوب والالتزام ببرنامج اسعافي لتنمية الجنوب والمناطق الاقل نموا وتفعيل عملية التحول الديمقراطي وتكريس مبدأ تداول السلطة سلميا.

* وزير ودبلوماسي سوداني سابق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية